

السياحة الداخلية في الجزائر: عوامل التطور وتحديات المستقبل

د. حسان تريكي

جامعة الطارف

- مقدمة:

لقد ساهمت التحولات السريعة والمكثفة التي شهدتها المجتمع الجزائري بعد الإستقلال، في إحداث تغيرات عميقة في البناء الثقافي للمجتمع، تتمظهر في تغير العديد من المفاهيم والأفكار وظهور سلوكات وأنماط ثقافية جديدة خاصة في مجال الأسرة، الاستهلاك، الترفيه... ومن بين الظواهر الآخذة في التنامي في السنوات الأخيرة، نجد تزايد الطلب على السياحة والاقبال على السفر والترحال، إذ بدأت تنتشر في المجتمع الجزائري، ثقافة التجوال والخروج في رحلات، وعلى إثر ذلك شهدت السياحة الداخلية في الجزائر تطورا كبيرا، وهو ما نلمسه في زيادة رغبة العائلات الجزائرية في تنظيم خرجات سياحية أسبوعية أو التنقل داخل الوطن لقضاء العطل السنوية. وتأسيسا على ذلك وانطلاقا منه، تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على العوامل الكامنة وراء انتعاش السياحة الداخلية في الجزائر، وهذا من خلال رصد وكشف التحولات المجتمعية المؤثرة فيها، كما سنحاول إبراز أهم هم التحديات والمعوقات التي تواجه السياحة الداخلية في الجزائر.

المبحث الأول- الأبعاد الاجتماعية والثقافية للنشاط السياحي:

تمثل السياحة كنشاط اجتماعي وثقافي، جسرا للتواصل بين الحضارات والثقافات، ونافذة للاطلاع على التنوع الثقافي والحضاري، كما تمنح الفرصة للاحتكاك ونسج العلاقات الاجتماعية بين مختلف الأجناس والقوميات، فهي بذلك تسهم في تشكيل رأسمال متعدد الأبعاد لدى الأفراد.

أولا- دور النشاط السياحي في تشكيل الرأسمال الثقافي:

يساهم النشاط السياحي بمختلف أنواعه في تنمية ومراكملة الرأسمال الثقافي للأفراد، من خلال مساهمته في تفتح ملكاتهم الذهنية والفكرية، واكتساب كل أشكال المعرفة والخبرات، والوصول إلى التراث العالمي الثقافي والفني، ويتم ذلك عن طريق مجموعة من الممارسات الثقافية؛ كزيارة المتاحف والمعالم التاريخية، والتعرف على عادات وثقافات الشعوب الأخرى، وأنماط الصناعة التقليدية، وحضور التظاهرات الثقافية والمهرجانات والمؤتمرات والمعارض.

فالنشاط السياحي يشكل آلية للتواصل مع الثقافات الانسانية، بغية التعرف على الجديد الذي تطرحه والآفاق التي ترسمها، انطلاقا من خلفيتها العقائدية والفكرية، وعن طريق هذا التواصل والانفتاح الثقافي يمكن الفرد من امتلاك الرؤية المستقبلية. فالتواصل الواعي مع الانتاج الثقافي العالمي، يوفر للفرد أدوات معرفية ومفهومية جديدة، تزيد من آفاقه الذهنية والفكرية وتعمق من طموحاته الثقافية، مما يؤدي إلى وصوله إلى مرحلة النضج الثقافي والفكري⁽¹⁾.

ثانيا- دور النشاط السياحي في تشكيل الرأسمال الاجتماعي:

يشكل النشاط السياحي فرصة للأفراد، لتكوين شبكة علاقات اجتماعية واسعة، من خلال الاحتكاك والتواصل، وعن طريق الدعوات المتبادلة والترفيه المشترك، هذه العلاقات الاجتماعية تشكل مصدرا قويا للحصول على منافع ومزايا اجتماعية. فضلا عن ذلك، تشكل سياحة المؤتمرات والمهرجانات والتربصات العلمية فرصة مواتية للالتقاء والتعارف والتواصل بين الباحثين والمختصين وربط العلاقات فيما بينهم، كما تسمح بتوسيع الشبكات الاجتماعية، مما يساهم في نمو الرأسمال الاجتماعي، وخير مثالا عن ذلك التربصات العلمية بالخارج التي يستفيد منها الأساتذة الجامعيون في الجزائر،

والتي منحت لهم فرصة التواصل وربط العلاقات مع العديد من الأساتذة والباحثين من دول مختلفة، مما يفتح آفاقا أرحب للشراكة والتعاون العلمي .

كما أن النشاط السياحي له انعكاسات إيجابية على الرأسمال المشترك لسكان المناطق التي تشهد تدفقا سياحيا مرتفعا، ويتجلى ذلك بوضوح على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والحضاري، فالظاهرة السياحية تساهم في تحسين نمط حياة وأسلوب عيش سكان المناطق السياحية، لذا نجد أنهم أكثر نضجا اجتماعيا، وأكثر انفتاحا ومرونة في التعامل مع الآخر المختلف، مقارنة مع سكان المناطق المعزولة. فالسياحة تعمل على تنمية وتطوير الرأسمال الثقافي والاجتماعي الجماعي لسكان هذه المناطق ذات الطابع السياحي.

وعليه، فإن السياحة تشكل وسيلة فعالة للتحديث Modernisation، من خلال تجاوز البنى الاجتماعية التقليدية والعلاقات البالية المرتبطة بها، وبمجر ذلك بالضرورة من خلال تحرير الأفراد والجماعات من قيود القيم والمعايير القديمة والتصورات الجامدة وفتح الطريق أمام حرية المبادرة، والتخلص من التقاليد المتحجرة أو الخرافة والأساطير⁽²⁾. ويتم ذلك عن طريق التثاقف Acculturation الذي يشير إلى التغير الثقافي الذي يكتسب الفرد أو الجماعة عن طريقه خصائص ثقافية أخرى، من خلال التفاعل والاتصال المباشر، أي اكتساب الثقافة بالمشاركة والاتصال⁽³⁾.

من جهة أخرى تساهم السياحة الداخلية في تنمية الشعور الوطني وتعزيز قيم الانتماء للوطن والروح الوطنية لدى الأجيال الصاعدة، حيث تشكل فرصة بالنسبة لهم للتعرف على مختلف مناطق الوطن المواقع التاريخية والأثرية التي تعود إلى أعماق التاريخ، مما يقوي فرص التواصل والتقارب بين أبناء الوطن الواحد ويدعم الوحدة الوطنية والتماسك الوطني.

المبحث الثاني- مؤشرات انتعاش السياحة الداخلية في الجزائر:

تؤكد العديد من الشواهد الميدانية ومعطيات الواقع على وجود انتعاش ملحوظ للسياحة الداخلية في الجزائر، ومن أبرز المؤشرات والشواهد الدالة على ذلك:

- تشير الإحصائيات المتوفرة في مجال السياحة، إلى تزايد النشاط السياحي الداخلي في الجزائر، حيث بلغ عدد السياح الوطنيين سنة 2010 قرابة 3 210 996 سائحا، مقابل قضايتهم 5 185 231 ليلة فندقية، فيما بلغ عدد السياح الأجانب في نفس السنة 317 278 سائحا مقابل قضايتهم 754 103 ليلة فندقية⁽⁴⁾، وهو مؤشر يبرز من خلاله تزايد الاقبال على السياحة الداخلية في الجزائر.

- تشير المعطيات الإحصائية المتعلقة بالسياحة الصحراوية، إلى تطور السياحة الداخلية في الجزائر، حيث شهدت السنوات العشر الأخيرة تدفقا هاما للسياح الوطنيين على الصحراء الجزائرية، مثلما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 01: تطور التدفق السياحي حسب التزلاء والليالي الفندقية بولاية غرداية من 2001 إلى 2010.

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
التزلاء الوطنيين	44315	58394	55543	53753	52598	36112	39152	36300	25840	50621
التزلاء الأجانب	1940	5693	3538	10325	2593	2338	2985	2203	8337	13554

المصدر: برهان نور الدين، واقع وآفاق تطوير السياحة الداخلية بولاية غرداية، ورقة مقدمة للملتقى الوطني تحت عنوان

فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، جامعة باتنة يومي 19 و 20 نوفمبر 2012.

تظهر بيانات الجدول تطور التدفق السياحي، حيث نلاحظ أن عدد السياح الوطنيين كبيرا جدا مقارنة بعدد السياح الأجانب، كما أن عددهم في تزايد مطرد إذ ارتفع من 44315 سنة 2001، ليلعب أقصاه سنة 2002 بتعداد

58394 سائحا، أي بنسبة زيادة قدرها 31 %، بينما بلغ العدد 50621 سائحا سنة 2010، أي بزيادة قدرها 14 % مقارنة بـ 2001.

- تزايد إقبال المواطنين الجزائريين على سياحة المعارض والمهرجانات، بحيث أصبحت التظاهرات الثقافية في الجزائر تحظى بإقبال جماهيري كبير، فعلى سبيل المثال استقطب صالون الجزائر الدولي للكتاب في طبعته الـ 19 السنة الماضية، على غرار الطبقات السابقة عددا معتبرا من الزوار، حيث بلغت ذروة الإقبال 150.000 شخص خلال يوم واحد قدموا من مختلف المدن الجزائرية، ليلعب العدد الإجمالي أزيد من مليون زائر مع نهاية هذه التظاهرة الثقافية⁽⁵⁾.

- تؤكد الشواهد الميدانية على المستوى المحلي، تزايد الخرجات السياحية الأسبوعية للعائلات الجزائرية، فعلى سبيل المثال تعرف حديقة الحيوانات لمرابطة بالقالة خلال العطل المدرسية وعطل نهاية الأسبوع، إقبالا كبيرا للزوار، الذين يقصدونها من كافة الولايات المجاورة، فضلا عن ذلك تشهد السياحة الشاطئية بولاية الطارف تطورا ملحوظا حيث استقطبت الولاية ما يقارب الثلاثة ملايين مصطفى في موسم الاصطياف 2014⁽⁶⁾.

- المبحث الثاني - العوامل المساهمة في انتعاش السياحة الداخلية في الجزائر:

تؤكد الدراسات والأبحاث التي تناولت المجتمع الجزائري، أن هذا الأخير قد تأثر بصورة واعية أو غير واعية بالتحويلات العالمية المعاصرة المتلاحقة في أحداثها ومنجزاتها، فعمليات التحديث الواسعة والمكثفة التي عرفها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال، كان لها أثر كبير في إحداث تغيرات بنوية عميقة، حيث يقف المتتبع لظاهرة التحديث في المجتمع الجزائري، عند العديد من الشواهد التي تعكس الأثر العميق للحدث في هذا المجتمع. فضلا عن ذلك كان للعلامة التأثير البالغ على البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري، من خلال آلياتها المختلفة، خاصة تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجد متطورة، فمن الطبيعي أن يكون للتدفق الإعلامي والمعلوماتي القادم عبر الأنترنت والأقمار الصناعية والقنوات الفضائية، سلسلة من التوابع والانعكاسات، سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، ثقافية أو قيمية، الأمر الذي ساهم في تغير العديد من الأنماط السلوكية والثقافية السائدة في المجتمع، بما في ذلك تنامي النشاط السياحي الداخلي، الذي أصبح يشهد نموا وتطورا كبيرا، ومن أبرز التحويلات المجتمعية الكامنة وراء ذلك نجد:

أولا - التحويلات الأسرية وأثرها على النشاط السياحي:

لا شك أن التحويلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري، قد تركت آثارها الواضحة والعميقة على الأسرة، فقد تغيرت المميزات التقليدية التي كانت تتصف بها العائلة الجزائرية التقليدية كتركيبها ووظائفها والقيم المميزة، الأمر الذي أدى إلى حدوث تحول في نمط الحياة من خلال بروز تفضيلات واختيارات الاجتماعية وإتجاهات إستهلاكية جديدة، ومن أبرز التحويلات الأسرية التي ساهمت في زيادة إقبال الأسرة الجزائرية على السياحة والأسفار، نجد:

1 - تحسن القدرة الشرائية للأسر الجزائرية: مع زيادة الإيراد البترولي والإنفاق الحكومي، تبدلت وسائل الحياة المادية التي تحيط بالإنسان الجزائري إلى الأفضل في معظم جوانبها، وكنتيجه لذلك تحسنت القدرة الشرائية للعائلات الجزائرية، فمع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية ابتداء من سنة 2000، اتخذت الحكومة عدة تدابير للتخفيف من حدة الآثار السلبية المترتبة عن الإصلاحات المفروضة من طرف الهيئات المالية العالمية، وكذا الخروج من الظروف المأساوية التي أفرزتها الأزمة الأمنية. وقد شهدت هذه الفترة ظهور مؤشرات جد ايجابية تعكس تحسن في المستوى المعيشي، ومن أهم العوامل التي ساهمت في ذلك:

أ- انخفاض معدلات البطالة: وهذا من خلال وضع آليات متعددة لخلق مناصب الشغل (إنشاء المؤسسات المصغرة، تشغيل الشباب، برنامج الإدماج المهني...) بحيث إنتقل معدل البطالة من 29.7% سنة 2000 إلى 10.9% سنة 2010⁽⁷⁾.

ب - تراجع معدل الفقر البشري: تشير المعطيات الإحصائية إلى تراجع مؤشر الفقر البشري IPH في الجزائر بسبعة (7) نقاط تقريبا بين 1995 و 2006، حيث انتقل المعدل من 25.23 إلى 18.95 وهو مؤشر عن ارتفاع المستوى المعيشي خلال هذه الفترة⁽⁸⁾. وقد تحقق ذلك أساسا نتيجة الزيادة في الأجور وتوسع مساعدة الدولة للفئات الهشة، توفير السكن ومناصب الشغل وتدعيم برامج التضامن الوطني.

ج - خروج المرأة للعمل: يساهم خروج المرأة للعمل في توفير موارد مالية تدعم ميزانية الأسرة وترفع من قدرتها الشرائية، وفي هذا الاطار شهد عمل المرأة في المجتمع الجزائري، تطورا كبيرا، فقد تعزز وجودها في مختلف أوجه النشاط في قطاع الوظائف العمومي والقطاع الاقتصادي وفي تقلد المسؤوليات واحتلال مراكز السلطة والقرار. ويعتبر قطاع التربية والتعليم إلى جانب قطاع الصحة والقضاء من أكبر المجالات التي استقطبت المرأة الجزائرية، حيث بلغت نسبة المعلمات تقريبا 62%، أما في قطاع الصحة فقد بلغت نسبة النساء 54% من مجموع الموظفين في مجال الطب التخصصي و 73% في الصيدلة، وفي قطاع القضاء بلغت نسبة النساء 34.72%. كما دخلت المرأة مجالات كانت حكرا على الرجال دون غيرهم، كالمجال العسكري والأمن الوطني. فضلا عن ذلك بلغت نسبة المساهمة الفعلية في النشاط الاقتصادي للنساء المشتغلات 1.904.000 بـ 17,6% من العدد الإجمالي للسكان المشتغلين الذين يقدرون بـ 10.788.000، حيث كانت تقدر هذه النسبة بـ 5% سنة 1977 و 8,1% سنة 1987⁽⁹⁾.

في ضوء المؤشرات السابقة يتضح لنا جليا أن القدرة الشرائية للأسر الجزائرية، قد أخذت منحى إيجابيا وهو ما يعكسه الإقبال المتزايد على إقتناء السيارات، حيث تشير الإحصائيات الرسمية إلى تطور الحاضرة الوطنية للسيارات بوتيرة مرتفعة في السنوات الأخيرة، إذ انتقل عدد السيارات من 335600 سنة 1970 إلى 5919726 سيارة سنة 2009⁽¹⁰⁾. وهو ما ساهم بشكل ملحوظ في ارتفاع نسبة الأسر التي تمتلك سيارات في الجزائر، الأمر الذي يشكل عاملا مشجعا على التنقل والأسفار، وبالتالي انتعاش النشاط السياحي. ويمكن إرجاع الإقبال المتزايد للجزائريين على إقتناء السيارات، إلى رمزية السيارة في المجتمع الجزائري فعلى المستوى النفسي تشكل السيارة رمزا للحرية أي حرية التنقل بالنسبة للفرد أما على المستوى الاجتماعي فهي تشكل رمزا لمكانة الفرد والعائلة. فالسيارة ترمز للوضع الطبقي ووسيلة للتباهي والتميز الاجتماعي.

2- تراجع مؤشر الخصوبة: تشير الإحصائيات المتوفرة إلى تغير كبير في معدل الخصوبة العامة في الجزائر بعد الإستقلال، حيث إنتقل من 7.4 (عدد الأطفال لكل امرأة) سنة 1966، ليصبح المعدل 5.50 سنة 1986، ثم استمر في الانخفاض ليصل إلى 2.27 سنة 2006، ثم إلى 1.82 سنة 2008، و يشكل ذلك تحولا عميقا في هذا المؤشر في زمن قياسي⁽¹¹⁾. وهذا ما يدل على أن القيمة الاجتماعية للإنجاب في الأسرة الجزائرية، قد تغيرت تحت تأثير عوامل عديدة، حيث أصبحت الأسرة الجزائرية لا تفضل إنجاب أطفال كثيرين. و يساهم هذا التحول في تشجيع الأسر زيادة إقبالها على السياحة والأسفار، ويعود ذلك إلى سببين هما :

- ان انخفاض مؤشر الخصوبة يساهم في تحسن القدرة الشرائية للأسر الجزائرية، أي تحول السلوك الإنجابي في ضوء الكيف وليس في ضوء الكم، فالأسرة قليلة العدد، أكثر ميلا للبحث عن رفاهية أفرادها وأكثر قدرة على الاستجابة لحاجياتهم مقارنة بالأسر كثيرة العدد، الأمر الذي يمكنها من تخصيص ميزانية للسياحة والأسفار.
 - إن انخفاض عدد أفراد الأسرة، يشكل عاملا مشجعا على زيادة مرونة التنقل والأسفار، إذ تكفي سيارة واحدة لنقل جميع أفراد العائلة، إضافة إلى انخفاض تكاليف النقل والايواء عند التنقل، وهو ما لا يمكن تحقيقه سابقا في ظل الأسر كثيرة العدد، حيث يطرح عدد أفرادها الكبير، صعوبات على مستوى التنقل والايواء، كما يتطلب تكاليف أكثر.
- ثانيا - - تحسن الوضع الأمني في الجزائر وتدهوره في دول الجوار:

شهد الوضع الأمني في الجزائر في فترة التسعينات تدهورا خطيرا، على اثر الانتشار الرهيب للأعمال الإرهابية، ولقد كان لموجة العنف والارهاب هاته، آثارا سياسية وإجتماعية ونفسية بالغة الخطورة، مست كل شرائح الشعب⁽¹²⁾. كما ساهم الارهاب في نشر الرعب والخوف وعدم الثقة بين أفراد المجتمع. ومع انتهاج سياسة المصالحة، عرف الوضع الأمني تحسنا كبيرا، وأصبحت الجزائر تتمتع بالاستقرار الأمني الذي يعتبر من مقومات نجاح السياحة، حيث أصبح بإمكان الجزائريين الانتقال عبر ربوع الوطن ليلا ونهارا في كنف الأمن والأمان، في المقابل عرفت تونس المجاورة ومصر تدهورا في الأوضاع الأمنية على اثر أحداث الربيع العربي وتنامي العمليات الارهابية، الأمر الذي أدى إلى تراجع السياحة في هذه البلدان، ففي تونس مثلا لم يتجاوز عدد السياح الذين اختاروا تونس وجهة لهم خلال 2011 ثلاثة ملايين سائح، بينما كان عددهم يتعدى سبعة ملايين سنويا، خلال السنوات الثلاث التي سبقت الثورة⁽¹³⁾. وقد شكلت هذه التطورات الأمنية عاملا مشجعا على انتعاش السياحة الداخلية في الجزائر، إذ أصبح عدد كبير من الجزائريين يفضلون قضاء عطلهم بالجزائر، كما أن تحسن الوضع الأمني دفع الجزائريين المغتربين الذين تعودوا على قضاء عطلة الصيف في تونس إلى العودة إلى الجزائر. من جهة أخرى أصبحت الوجهات السياحية في الجزائر أكثر تنافسية من حيث الأسعار، مقارنة بما هو موجود في الجارة تونس، فهذه الأخيرة تشهد ارتفاعا كبيرا في الأسعار نتيجة الأزمة الاقتصادية والصعوبات المالية التي تمر بها.

ثالثا - تطور البنية التحتية:

ساهم إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، في توفير الإعتمادات المالية الكفيلة ببعث مشاريع ضخمة في الجزائر، والتي ساهمت في تطور البنية التحتية، نذكر منها: الطريق السيار شرق- غرب، الممتد من تلمسان إلى الطارف على طول 1720 كلم، وكذا شق العديد من الطرقات والمسالك المؤدية للمواقع السياحية، فعلى سبيل المثال خصص لبرنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) مبلغ 525 مليار دينار، موجهة لتحسين الظروف المعيشية للمواطن وتدعيم البنية التحتية⁽¹⁴⁾، وكذا تكتيف وعصرنة وصيانة شبكة الطرقات على مستوى التراب الوطني، وذلك بإطلاق حوالي 740 مشروع خاص بإنجاز محاور طرقات جديدة من أجل رفع قدرات الطرقات وتطويرها وصيانتها. وهذا ما سمح بفك العزلة على العديد من الأماكن السياحية معزولة. من جهة أخرى عرفت طاقات الايواء السياحي التي تتوفر عليها الجزائر تطورات معتبرة، وهو ما تعكسه البيانات الاحصائية الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم 02: تطور عدد المؤسسات الفندقية والأسرة في الجزائر خلال الفترة 1995 - 2011.

السنوات	1995	1997	1999	2003	2004	2007	2008	2009	2011
عدد الفنادق	653	739	800	1042	1092	1140	1147	1151	1184
عدد الأسرة	62000	66704	76000	77473	82034	85000	85876	92377	92737

Source : Ministère du Tourisme, in : <http://www.ons.dz/IMG/pdf/Tour07-11.pdf> en date du 13.10.2015

رابعا - بروز أنماط الاستهلاك الترفيهي:

لقد كان الاقتصاديون الأوائل يتصورون أن المستهلك ينفق دخله في الأساس على ضروريات الحياة، كالمأكل والملبس والسكن في إطار المنفعة أو الإشباع. أما الآن فإن جزءا كبيرا من الدخل ينفق على سلع وخدمات كمالية، لا يمكن أن تكون من قبيل الضروريات. ويمكن تفسير ذلك بكون الإحتياجات والمتطلبات تنشأ أساسا في ظل محتوى ثقافي واجتماعي معين، وهو ما أكدته ثورستين فيبلن Thorstein Veblen عندما أكد على أهمية الأبعاد الاجتماعية والثقافية في تحديد نمط الاستهلاك⁽¹⁵⁾.

وفي المجتمع الجزائري ظهرت إتجاهات إستهلاكية جديدة، من حيث الاتجاه نحو إستهلاك إندفاعي للسلع والخدمات الكمالية، وكذا بعض أنماط الاستهلاك الترفيهي، إذ ظهرت أوجه إنفاق جديدة لحاجات كمالية تحولت مع الوقت وأصبح ينظر لها على أنها من الضروريات. وتتجلى أوجه الأنفاق الجديدة في المجتمع الجزائري في الإقبال الكبير على قضاء الإجازات والعطل السنوية في المركبات السياحية. كما بدأت تنتشر أنماط الاستهلاك التفاخري كإقامة الحفلات في الفنادق الفخمة، اقتناء سلع باهضة الثمن للتباهي والتميز الاجتماعي، وكل ذلك يشكل مؤشر عن تغير قيمي، وهو ما أكدته الباحثة مصطفى بوتفوشات، حيث أشار إلى أن "الاستهلاك في المجتمع الجزائري أخذ طابع نفعي (آلي): ميزانية الأسرة، الانفاق على السكن، شراء سيارة، تكلفة التعليم، السفر إلى الخارج، وكل هذا يشكل استهلاك آلي (مادي) consommation instrumentale"⁽¹⁶⁾. وهو ما لم يكن موجود سابقا، إذا ما استدللنا بوصف بيار بورديو Pierre Bourdieu لنمط الاستهلاك السائد في المجتمع الجزائري التقليدي: "في النظام الاقتصادي السائد، العمل لا يهدف إلا لإشباع الحاجات الأولية وضمان إستمرارية الجماعة والاعتماد وعلى الاكتفاء الذاتي"⁽¹⁷⁾. وفي هذا الإطار يرى مصطفى بوتفوشات أن "مختلف الشرائح الاجتماعية ومختلف الفئات العمرية مولعين بفكرة إمتلاك مكانة إجتماعية تركز على نمط الاستهلاك. فتوسيع قاعدة الاستهلاك وتأسيس نظام إستهلاك مظهري أصبحا من الأهداف الاجتماعية - الثقافية ذات الأولوية لدى الفرد⁽¹⁸⁾، وعلى اثر هذا التحول الكبير في السلوك الاستهلاكي للجزائريين، بدأت تنتشر ثقافة التجوال والخروج في رحلات على نطاق واسع، وأصبحت الأسر الجزائرية تخصص ميزانية خاصة للسفر وقضاء العطل.

خامسا - تغير العطلة الأسبوعية:

عرفت الجزائر حدثا هاما سنة 2009، على إثر دخول القرار المتعلق بتغيير العطلة الأسبوعية حيز التنفيذ بتاريخ 14 أوت 2009 والذي من خلاله تغيرت العطلة الأسبوعية في الجزائر، إلى يومي الجمعة والسبت، بدلا من الخميس والجمعة، وقد ساهم هذا التغيير في توليد إقبال الأسر الجزائرية على الخرجات السياحية الأسبوعية، حيث أصبح بإمكان الأسرة تخصيص يوم السبت للتسوق والخروج في رحلة سياحية، خاصة مع اعتماد يومي الجمعة والسبت كعطلة أسبوعية لتلاميذ المدارس، هذه الامكانية لم تكن متوفرة في السابق عندما كانت العطلة الأسبوعية في الجزائر يومي الخميس والجمعة، حيث كان الأطفال يدرسون نصف يوم الخميس لتبقى الجمعة كيوم وحيد لالتقاء جميع أفراد الأسرة، الأمر الذي لا يسمح بالتنقل والخروج في رحلات سياحية نظرا للقدسية الدينية ليوم الجمعة. ويتجلى لنا بوضوح أثر تغير العطلة الأسبوعية على السياحة الداخلية في الجزائر، في الإقبال الكثيف على حدائق التسلية والحيوانات يوم السبت، والتردد على المنتجعات والمركبات السياحية والحمامات المعدنية والشواطئ في هذا اليوم، على مدار السنة.

من جهة أخرى ساهمت سياسة التقاعد دون شرط السن المعتمدة في الجزائر، في ارتفاع كبير للمستفيدين من التقاعد المسبق، حيث تشير الاحصائيات إلى خروج عدد كبير من الجزائريين في تقاعد مسبق فور بلوغهم سن الخمسين، الأمر الذي يسمح لهم بالتفرغ لعائلاتهم، ويدفعهم للخروج في رحلات سياحية لملء أوقات الفراغ.

المبحث الرابع - السياحة الداخلية كركيزة أساسية للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر:

مع تنامي النشاط السياحي الداخلي، أصبحت الحكومة الجزائرية تولي أهمية بالغة للسياحة الداخلية، لتتحول هذه الأخيرة إلى ركيزة أساسية في استراتيجية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، وهو ما نستشفه في تصريح وزير التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية، عمار غول الذي أفاد بأن: "الهدف في المرحلة الأولى هو الوصول بمساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني، أو ما يسمى بالناتج المحلي الإجمالي، من 2 بالمائة في الوقت الراهن إلى 10 بالمائة، ولا يمكننا الوصول إلى هذه النسبة من غير امتلاك ثقافة سياحية"⁽¹⁹⁾ وأوضح في هذا الصدد، أن استراتيجية النهوض بقطاع السياحة تركز على أربعة محاور أساسية وهي⁽²⁰⁾:

- برنامج خاص حول كيفية إنشاء سياحة داخلية للأسرة الجزائرية تتوافق مع مداخلها على مدار السنة.
 - برنامج خاص يتمحور حول كيفية استقطاب الجالية الجزائرية في المهجر ودفعها للمشاركة في الاستثمارات السياحية بالجزائر .
 - برنامج خاص حول كيفية تعزيز السياحة للأجانب، يركز أساسا على السياحة في الجنوب والمناطق الداخلية.
 - برنامج خاص للترويج للتسويق، من خلال التحسيس الداخلي والخارجي، عبر كل وسائل الإعلام الوطني والدولي.
- يتضح لنا مما سبق أن أولويات برنامج الحكومة في الوقت الراهن، تكمن في تعزيز ودعم السياحة الداخلية التي أصبحت تستقطب عدد معتبر من السياح الوطنيين، وهذا أمل في جعل قطاع السياحة والخدمات والفلاحة كمحركات اقتصادية بديلة للنفط. ويكتسي النشاط السياحي الداخلي أهمية كبيرة من عدة جوانب، فبالإضافة للعائدات الاقتصادية للسياحة الداخلية، لها كذلك فوائد اجتماعية وسياسية، فهي وسيلة للترفيه والتثراء، كما أنها تمكن الفرد من استكشاف وطنه وتاريخه، على غرار السياحة الصحراوية وتلك المتعلقة بالذاكرة، مما يساهم في تدعيم القيم الوطنية والشعور الوطني لديه.
- المبحث الخامس - العقبات التي تواجه السياحة الداخلية في الجزائر:

توجد العديد من العقبات التي تعرقل تطور السياحة الداخلية في الجزائر، نلخصها في النقاط التالية:

- غلاء الخدمات السياحية، وعدم توفر خدمات سياحية جيدة وبأسعار مغرية وتنافسية تكون في متناول جميع الفئات، وتستجيب لحاجات السياح الجزائريين، وبالتالي عدم القدرة على استقطاب السياح الوطنيين، وجعلهم يقضون عطلة في بلدهم بدل التوجه إلى جهات أخرى
- عدم امتلاك الفرد الجزائري للثقافة السياحية، سواء لدى العاملين في المجال السياحي أو على مستوى المواطنين، من ناحية استعدادهم لتقبل الآخر وامتلاكهم ثقافة الترحيب واحترام السائح.
- ارتفاع معدلات الاجرام وانتشار مظاهر العنف بكل أشكاله، حيث تشهد شوارع المدن الجزائرية تنامي حالات الاعتداءات، مما يضعف الشعور والاحساس بالأمن والراحة النفسية، فالملفت للانتباه في المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة، هو انتشار ظاهرة العنف اللفظي، لاسيما الانتشار الكبير للكلام الجارح الخادش للحياء والاساءة اللفظية بطريقة مقصودة أو غير مقصودة، الأمر الذي ساهم في عزوف العديد من العائلات على التحول في الوسط الحضري في كبريات المدن الجزائرية.

- خاتمة: بالرغم من الامكانيات السياحية الهائلة التي تتوفر عليها الجزائر، وبالرغم من تنامي رغبة الجزائريين في النشاط السياحي، إلا أن السياحة الداخلية غير قادرة على الاستجابة لحاجات السياح الجزائريين. ومع تفتن الحكومة للنهوض بالقطاع السياحي لتحرر من التبعية للنفط، إلا أن هذا المسعى يبقى صعب المنال، فقد تستطيع الاسراع في توفير المتطلبات المادية من فنادق ومرافق، إلا أن إعداد الفرد ونشر الثقافة السياحية الضرورية لذلك، ليس بالأمر الهين والسريع، فالتغيرات في الثقافة المادية تسير بمعدلات سريعة مقارنة بالتغيرات في الثقافة اللامادية الكيفية، وهذا ما تؤكد نظرية التخلف الثقافي لوليام اوجبرن W.Ogburn، فالجتماع الجزائري بحاجة للاستثمار في العنصر البشري لتحقيق الاقلاع الحضاري.

المراجع:

1. حنان مراد وحنان مالكي، أثر الانفتاح الثقافي على المواطنة لدى الشباب الجزائري، في مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية لجامعة بسكرة، عدد خاص بالملتقى الدولي حول الهوية والمحلات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري، ص 546.
2. عنصر العياشي، سوسيولوجيا الازمة الراهنة في الجزائر، في كتاب الازمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 235-236.
1. نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية لطلاب قسم علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، 1985، ص 15.
2. برهان نور الدين، واقع وأفاق تطوير السياحة الداخلية بولاية غرداية، ورقة مقدمة للملتقى الوطني تحت عنوان فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، جامعة باتنة يومي 19 و 20 نوفمبر 2012.
3. وكالة الأنباء الجزائرية، الطبعة 19 لصالون الجزائر الدولي للكتاب على الموقع: <http://www.aps.dz/ar/culture/9323> بتاريخ: 2015/10/22.
4. جريدة الشعب الصادرة بتاريخ الأربعاء 10 سبتمبر 2014.
5. Banque mondiale: Perspective monde in <file:///F:/BMTendanceStat.htm> du 29/02/2012
6. CNES: Rapport national sur le développement humain, juillet 2008, P. 40
7. الديوان الوطني للإحصاء، نشرية الثلاثي الرابع 2013.
8. المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرقات 2010.
9. CNES, Opcit, P 94.
10. عبد الحميد مهري: الأزمة الجزائرية: الواقع والآفاق في كتاب الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، بيروت، 1999، ص 181.
11. أزمة السياحة في تونس، على الموقع: <http://carnegie-mec.org/publications/?fa=48653> بتاريخ: 2015/10/11.
12. شهرزاد زغيب والجبوري عبد القادر، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر... معالمها، في مجلة التواصل للجامعة عنابة، عدد 10، ديسمبر 2002، ص 152.
13. أعضاء هيئة التدريس لقسم علم الاجتماع بجامعة الإسكندرية: دراسات في علم الاجتماع، الهجرة النفطية والقيم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص 385.
14. Mostefa Boutefnouchet, La société Algérienne en transition, OPU, Alger 2004, P61.
15. Pierre Bourdieu Sociologie de l'Algérie, édition Quadrige Puf, Paris 2010, P 102.
16. Mostefa Boutefnouchet, Opcit, P6
17. تصريح وزير التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية عمار غول، حصة منتدى الاذاعة، القناة الأولى الجزائرية بتاريخ: 28 أكتوبر 2015 على الساعة 11.